

68 / 2016

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2014 بين

حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2014 بين حكومة
الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية المبرم بتونس في 22
جويلية 2016.

68 / 2016

السوابق عدد
21 سبتمبر 2016
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

(اتفاق التعاون المالي المبرم بتاريخ 22 جويلية 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2014)

- أبرمت الحكومة التونسية والحكومة الألمانية في 22 جويلية 2016 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2014.
- جاء هذا الاتفاق تبعا للمفاوضات التونسية الألمانية التي جرت في إطار الدورة العاشرة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 28 و29 ماي 2015 بتونس.
- تلتزم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى هذا الاتفاق، بتمكين حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) Kreditanstalt Für Wiederaufbau على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جمالية تقدر بـ 119 مليون أورو موزعة بين قروض (116 مليون أورو) وهبات (3 مليون أورو).
- تمكن هذه التمويلات الحكومة التونسية من إنجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات التصرف في المياه والطاقة لاسيما في المناطق الداخلية للبلاد. وتتمثل هذه المشاريع في ما يلي :

☛ برنامج التصرف المندمج في الموارد المائية في إطار تنمية المناطق الريفية – برنامج المياه (GIRE) (الجهة المنتفعة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)

- يهدف البرنامج إلى دعم الحكومة التونسية في مجال المحافظة على الموارد المائية وإدارة الطلب على المياه وذلك في إطار مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مسألتي التنمية الريفية وتحسين ظروف عيش متساكني الأرياف.
- تبلغ التكاليف الاستثمارية الجمالية لهذا البرنامج 229 مليون أورو والذي سيتم تنفيذه على عدة سنوات بتمويل مشترك من قبل ميزانية الدولة والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW). وتتولى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمؤسسات الراجعة لها بالنظر تنفيذه.

- تم في إطار اتفاق التعاون المالي لسنة 2014 رصد قروض بقيمة 69 مليون أورو (قروض بـ 66 مليون أورو، وهبة بقيمة 3 مليون أورو) لاستكمال تمويل الجزء الرابع من هذا البرنامج.

❖ مشروع إعادة تهييب وتوسعة محطات التطهير ومحطات الضخ III قرض تفاضلي بمبلغ جملي يصل إلى 50.000.000 أورو (الجهة المنتفعة وزارة الشؤون المحلية والبيئة /الديوان الوطني للتطهير)

سيتم استغلال هذه الموارد الإضافية لتمويل القسط التكميلي من برنامج توسيع وتهييب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ التي تم تمويل قسطها الأول في إطار تسهيلات الاستثمار لحسن الجوار FIV عن طريق قرضين وهبة كآآي :

*قرض بقيمة 54.9 مليون أورو من البنك الألماني للتنمية،

*قرض بقيمة 18.5 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية،

*هبة بقيمة 3 مليون أورو من المفوضية الأوروبية.

➤ تضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال المبالغ المذكورة في هذا الاتفاق وطرق منحها وكذلك الإجراءات التي ستطبق عند إبرام الصفقات ضمن عقود يتم إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) والمنتفعين بالقروض والمساهمات المالية، باعتبار أن هذه العقود تخضع للتشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

➤ يتم التفاوض بين الجانبين في شأن هذه العقود ويتم على ضوء نتائج المفاوضات تحديد شروط عقود القروض (آلية القرض، مدة التسديد، فترة الإمهال) وإجراءات استعمالها بشكل يحفظ سيادة الدولة التونسية ومصالحها.

➤ لا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقا إطاريا لكل المشاريع المبينة أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسفها ويقلص من مدة إنجازها.

➤ تعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) من كل الضرائب والأداءات العمومية المستوجبة بالجمهورية التونسية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.